الأنباء
الثلاثاء 11 اكتوبر 2016

لأفضل الإدارات القانونية للشركات

«زين» ضمن قائمة أقوى الشركات في تصنيف «500 Legal» العالمية

أعلنت مجموعة زين أنها اختيرت ضمن قائمة مؤسسة 500 Legal العالمية لأفضل الإدارات القانونية للشركات خلال المؤتمر السنوي الخاص بهذا التصنيف، الذي استضافه مركز دبي المالي العالمي مؤخرا.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن هذا الحدث الإقليمي شهد مشاركة بيوت الاستشارات ومكاتب المحاماة والإدارات القانونية للمؤسسات الكبرى، حيث تم الكشف عن قائمة المؤسسات الأقوى على مستوى الاستشارات القانونية في منطقة الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي.

وكشفت زين التي تملك وتدير 8 شبكات اتصالات متطورة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أن اختيارها ضمن القائمة جاء تقديرا لجهود الإدارة القانونية، وما قدمته من نجاحات في العديد من الملفات القانونية، والتي كان لها بالغ الأثر على عمليات المجموعة على المستويين الإقليمي والدولي.

يذكر أن الرئيس التنفيذي للإدارة القانونية في مجموعة زين عدلي شلبي قد مثل «زين» في هذا الحدث الدولي وسط مشاركة واسعة لمجموعة من كبار القانونيين الذين مثلوا العديد من المؤسسات الكبرى على مستوى المنطقة في مختلف المجالات، مثل: بنك باركليز، سيتي جروب، شركة جنرال الكتريك، هانيويل، نستلة، OSN، بيبسي، جوجل، سامسونغ، وسيمنز وغيرها.

عدلي شلبي (يسارا) أثناء إطلاق قائمة 500 Legal

جيجنهايمر: المجموعة تدرك الدور الحيوي للإدارة القانونية في دعم خطط الأعمال

وتعد مجموعة زين من الكيانات الاقتصادية المؤثرة في المنطقة التي تدرك الدور الحيوي والرئيسي للإدارات القانونية، وما يمكن أن تقدمه في تنمية حجم أعمال المؤسسات، فالإدارات القانونية باتت تشارك على نحو متزايد في إدارة المخاطر واستراتيجية الأعمال.

يذكر أن الإدارات القانونية للمؤسسات يتطلب منها أن تكون على فهم كامل وواسع لبيئة الأعمال المحيطة بها أو تلك التي تسعى إلى الاستثمار فيها، وأن تكون ملمة وعلى دراية تامة بطبيعة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تعمل فيها، حتى تكون قادرة على اتخاذ القرار السليم لمؤسساتها.

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت جيجنهايمر: «تملك الإدارة القانونية في مجموعة زين سجلا حافلا بالنجاحات، وكلنا فخر بتسمية زين في هذه القائمة المتميزة، التي جاءت من مؤسسة عالمية لها سمعتها في هذا المجال».

وأضاف انه في ظل بيئة معقدة تتضمن الرقابة الفنية والتنظيمية والتجارية، فإنه من الضروري أن يكون لكل مؤسسة فريق قانوني يملك رؤية عمل ثاقبة، ولذلك نحن في زين ندعم هذا التوجه كجزء من خطط تطوير عملياتنا.

وكانت الإدارة القانونية في مجموعة زين، بقيادة رئيسها التنفيذي عدلي شلبي منذ العام 2015 وصاحب الخبرات الكبيرة في هذا المجال، قدمت المشورة بشأن الاتفاقيات الإطارية على مستوى المجموعة من أجل شراء خدمات وتقنيات متعلقة بالشبكات، كما ساعدت على وضع عقود موحدة على مستوى المجموعة، وكان للإدارة إسهامات واضحة في خطط توسع مجموعة زين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا طوال الفترة الماضية، حيث قدمت دعما واضحا في الاكتتابات وعمليات الإدراج في أسواق المال، والتي قامت بها شركات زين السعودية، زين البحرين، وزين العراق.

السعودية «لا تستبعد» أن يصل النفط إلى 60 دولاراً

وكالات: أعلنت السعودية أمس انه «من غير المستبعد» أن يرتفع سعر برميل النفط الى 60 دولارا للبرميل بنهاية العام، إلا انها حذرت من أن خفض الانتاج بشكل كبير يمكن ان يحدث صدمة في الاسواق.

وفي كلمة افتتاحية في «مؤتمر الطاقة العالمي» المنعقد في اسطنبول، قال وزير النفط السعودي خالد الفالح انه مهما كانت أسعار النفط فإن المملكة قادرة على تطبيق رؤيتها الإصلاحية لتغيير هيكل اقتصاد البلاد المعتمد على النفط بحلول 2030.

وبعد اشهر من الضغوط بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي والتخمة في إمدادات النفط في الاسواق، ارتفع سعر النفط الأميركي الى ما فوق 50 دولارا للبرميل في سوق نيويورك الاسبوع الماضي لأول مرة منذ يونيو.

وجاء ذلك بعد ان وافقت السعودية الشهر الماضي على خفض مفاجئ في إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) لأول مرة منذ 8 سنوات.

وصرح الفالح «نرى تداخلا بين الإمدادات والطلب، ومن غير المستبعد ان نرى سعر النفط يصل الى 60 دولارا للبرميل بنهاية العام».

وأضاف «لكن تركيزي الآن ليس على السعر بل على العرض والطلب».

وأضاف «يجب ان تضمن أوبيك الا تخفض الانتاج بشكل كبير وتحدث صدمة في الاسواق، لا نريد ان نصدم الاسواق بطريقة يمكن ان تكون مضرة»، مؤكدا ان المنظمة بحاجة لضمان عدم المغالاة في تقييد الإنتاج وعدم إحداث صدمة ضارة بالسوق.

واقر الوزير ان السعودية أصبحت «متراخية» اثناء فترة ارتفاع أسعار النفط، الا أنها ملتزمة تماما ببرنامجها لإصلاح الاقتصاد الذي وضعه ولي ولي العهد محمد بن سلمان.

وقال الفالح إن الوقت حان لعمل شيء مختلف عن 2014 لأن قوى السوق تغيرت منذ ذلك الحين وإنه متفائل بالتوصل إلى اتفاق كامل بشأن إنتاج أوبيك بحلول نوفمبر.

وأشار وزير الطاقة السعودي إلى أن بلاده مستعدة لمواجهة أي أسعار سيتمخض عنها الأمر وإنها لا داعي للذعر بشأن الوضع المالي للمملكة.

وأضاف ان «رؤية 2030 ستجعل المملكة أقوى»، مشيرا الى أن الرؤية تشمل طرح جزء من اسهم شركة أرامكو العملاقة للاكتتاب العام.

ويشارك في مؤتمر الطاقة العالمي مختلف اللاعبين الرئيسيين في قطاع النفط لمناقشة تحسين القطاع.

خالد الفالح متحدثا خلال المؤتمر العالمي للطاقة في اسطنبول (رويترز)

الفالح: يتعين على «أوبيك» عدم المغالاة في تقييد الإنتاج

روسيا تفضل تثبيت الإنتاج لا خفضه

رويترز: قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك للصحافيين أمس إن بلاده ستدرس أي اقتراح تطرحه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) لخفض الإنتاج لكن موسكو ستفضل تثبيت الإنتاج. وذكر نوفاك ـ الذي يحضر مؤتمر الطاقة العالمي في اسطنبول ـ إنه ينوي الاجتماع مع الأمين العام لأوبك محمد باركيندو الأربعاء المقبل.

وقال نوفاك ردا على سؤال عما إن كانت روسيا ستدرس خفض الإنتاج للمساهمة في تحقيق التوازن بأسواق النفط العالمية «سننظر بصفة عامة في هذا (الاقتراح) لكنني أعتقد أن الإبقاء على مستويات الإنتاج سيكون أنسب لنا».

وقدر الوزير الروسي الفائض الحالي في المعروض بسوق النفط العالمية عند نحو مليون برميل يوميا.

النفط يتراجع من أعلى مستوى في 4 أشهر

لندن ـ رويترز: نزل سعر النفط الخام من أعلى مستوى في 4 أشهر خلال تداولات أمس وسط شكوك في إمكانية توصل المنتجين لاتفاق ذي جدوي على خفض الإنتاج بما دفع بعض المضاربين لتصفية مراكز.

ونزل سعر خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة بمقدار 23 سنتا إلى 51,70 دولارا للبرميل، بانخفاض أكثر من 2٪ عن أعلى مستوى في 4 أشهر الذي سجله يوم الجمعة. وهبط الخام الأميركي في العقود الآجلة من مستوياته المرتفعة التي سجلها الأسبوع الماضي وفقد 30 سنتا إلى 49,51 دولارا للبرميل.

وتخطط منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) للتوصل إلى اتفاق على خفض الإنتاج بحلول موعد اجتماعها في أواخر نوفمبر، وذلك بهدف تقليص الإنتاج لما بين 32,50 مليون و33,0 مليون برميل يوميا.

ويبلغ إنتاج أوبيك الحالي مستوى قياسيا قدره 33,6 مليون برميل يوميا.

رأي

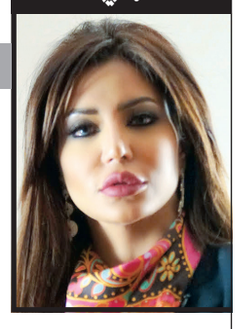

saraalqanaey@gmail.com
Instgram: @Lawyer_saraalqanay
Twiter: @saraljsim
المحامية سارة الجاسم القناعي

ضمانات القروض الشخصية

نستكمل في مقال اليوم أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية بعد ان تحدثنا سابقا عن القروض الإنتاجية والاستهلاكية والتجارية والنقدية بالإضافة الى التسهيلات الائتمانية والتجارية.

نتطرق اليوم إلى التسهيلات العقارية، حيث انه على الرغم من وجود بنوك متخصصة في الائتمان العقاري فإن هناك الكثير من البنوك التجارية تساهم في تقديم القروض العقارية للأفراد والمشروعات لتمويل شراء العقارات او الأراضي على أن يتم رهن العقار المراد شراؤه لدى البنوك او شركات التمويل لحين الانتهاء من السداد، وغالبا ما تكون لمدة طويلة قد تصل الى 15 عاما.

وتصنف التسهيلات الائتمانية حسب المدة الزمنية لسدادها فتكون قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وأيضا يمكن تصنيفها حسب نوع الضمان المقدم من العميل، وذلك لضمان البنوك وشركات التمويل استعادة اموالها في حالة توقف العميل عن السداد فقد تكون ضمانات شخصية أو ضمانات عينية بما يتناسب مع حجم الائتمان ومدته وطريقة السداد.. الخ.

أما ما يخص سرية المعلومات الائتمانية فقد نظم القانون رقم 2 لسنة 2001 بشأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والائتمانية، بيانات العملاء، والحفاظ على سرية المعلومات المسلمة للبنوك وشركات التمويل، فالمادة الخامسة من القانون سالف الذكر تنص على انه «لا يجوز إفشاء المعلومات والبيانات المتعلقة بالقروض الاستهلاكية وغيرها من التسهيلات الائتمانية المتعلقة بالبيع بالتقسيط للسلع والخدمات، وذلك فيما عدا نشر تلك المعلومات والبيانات بشكل مجمع، وفيما عدا التي يصرح فيها القانون بذلك، أو تقديمها للأشخاص الذين يلزم إخطارهم بتلك المعلومات والبيانات طبقا للنظام الذي يتم وضعه في هذا الشأن. وكل عضو مجلس إدارة أو موظف أو مستخدم في أي جهة من الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون يقوم بإفشاء معلومات أو بيانات من تلك التي سبق ذكرها ـ أثناء عمله وبعد تركه العمل ـ تكون قد وصلت إليه بسبب أعمال وظيفته، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتين وخمسة وعشرين دينارا، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر».

فالقروض والتسهيلات الائتمانية تعود بالفائدة الطردية على الطرفين سواء على المقترض لتوفير السيولة التي يحتاجها لتيسير أعماله او على البنوك وشركات التمويل لحصولهم على فوائد.

وأود الإشارة الى ان القروض والتسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها سواء الأفراد او الشركات او الاقتراض بين الدول قد تتخذ احد أشكال الاقتراض والتسهيلات التي سبق ذكرها، فليس من الضروري ان تكون التسهيلات الائتمانية نقدية.

يقام في أرض المعارض برعاية وحضور وزير الإعلام

«ليدرز جروب» تطلق «هوريكا 2017» من 16 إلى 18 يناير

كشفت مدير عام شركة ليدرز جروب للاستشارات والتطوير نبيلة العنجري عن أن معرض هوريكا الكويت في نسخته السادسة سيقام تحت رعاية وحضور وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح خلال الفترة من 16 إلى 18 يناير2017 المقبل، بالتعاون بين شركتي «ليدرز جروب» و«هوسبيتاليتي سيرفيسز».

وأضافت العنجري أنه نظرا للإقبال الكبير من الشركات المتخصصة على المشاركة في فعاليات المعرض، فقد تقرر تنظيمه في صالة 8 بأرض المعارض الدولية بمنطقة مشرف، مؤكدة أن المعرض سيواصل الحفاظ على الثقة الكبيرة التي حظي بها بين الشركات الرائدة العاملة في قطاعات الضيافة والصناعات الغذائية والتجهيزات الفندقية، حيث تحرص اللجنة المنظمة على إضافة فعاليات جديدة للمعرض، بما يثري فعالياته، ويلبي رغبات عملائه وجمهوره. وقالت العنجري: إنه في ظل الأوضاع السياسية المتوترة في عدد من دول المنطقة منذ سنوات، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط واختلال الميزان الاقتصادي، أصبح الارتقاء بالقطاع السياحي ضرورة حتمية، للمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي، مضيفة أن الاستثمار في هذا القطاع يوفر نحو 90 ألف فرصة عمل حتى 2030، ويستوعب استثمارات تزيد على 700 مليون دينار سنويا.

وتحدثت العنجري عن قطاع الضيافة، مبينة أنه يشهد نموا مضطردا، لاسيما مع التوسع في إنشاء مدن جديدة وإقامة مشروعات تنموية ضخمة في مختلف أنحاء البلاد، لافتة إلى أن عدد الغرف الفندقية في الكويت سيرتفع إلى أكثر من 10 آلاف غرفة خلال 3 أعوام، وسيصل عدد المطاعم إلى أكثر من 5 آلاف مطعم، مشيرة إلى أن معرض هوريكا يعد منصة مثالية لوضع خطط وإستراتيجيات النمو والتوسع لهذا القطاع وفق رؤى مدرسة، كما أنه فرصة حقيقية للشباب الطموح من الراغبين في إنشاء مشاريع استثمارية لها علاقة بالمطاعم وقطاع الضيافة.

واختتمت العنجري تصريحها بتوجيه الشكر إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب، لحرصه الدؤوب على دعم الفعاليات الريادية لخدمة الشباب، وسعيه الواضح للارتقاء بالسياحة وتحقيق ما نتمناه جميعا لهذا القطاع.

نبيلة العنجري

تحت شعار «مواجهة تحديات المستقبل» خلال 15 و16 فبراير

«البترول» تطلق مؤتمر ومعرض الكويت الدولي الثاني

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن رعايتها مؤتمر ومعرض الكويت الدولي الثاني للصحة والسلامة والبيئة (KIHSE_2017). ويضم المؤتمر عددا من كبار المتحدثين من القطاعين العام والخاص في الكويت ومن أنحاء دول العالم لمناقشة التحديات المتعلقة بمجالات الصحة والسلامة والبيئة.

وسيعقد المؤتمر في دورته الثانية في مركز المؤتمرات التابع لفندق ريجنسي الكويت خلال يومي 15 و16 فبراير 2017، وبتنظيم مشترك من مؤسسة البترول الكويتية وشركة «غلوبال جلوبال أيفنتس إيفنت بارتنرز» (GEP) المتخصصة بتنظيم المعارض والمؤتمرات الدولية.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي أمس إن المؤتمر يهدف إلى تعزيز التزام الكويت بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة، وإلى ترسيخ المكانة الرائدة للكويت إقليميا ودوليا في هذه المجالات، ويهدف إلى أن يصبح نواة حملة واسعة للتوعية على شؤون الصحة والسلامة والبيئة في قطاع البترول وجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت، وترسيخ ثقافة الالتزام بمجتمع صديق للبيئة تراعى فيه معايير الصحة والسلامة والبيئة والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق شدد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول نزار العدساني على أهمية الالتزام المستمر باستراتيجية الصحة والسلامة والبيئة في المشاريع النفطية التي تنفذها الكويت، موضحا ان المؤسسة وشركاتها التابعة تقوم بدراسة الممارسات الحالية وتحديد مجالات التحسين والحلول الرائدة عالميا التي يمكن تنفيذها لتمكننا من السير قدما بحيث تتمكن الصناعة النفطية من اكتساب القوة في المستقبل.

ويتزامن الإعلان عن الدورة الحالية للمؤتمر مع تزايد إدراك الشركات أن استراتيجية تطبيق معايير الصحة والسلامة والبيئة لها أهمية أساسية لضمان نجاحها واستمرار أرباحها. وسيعتمد الحدث في دورته الحالية على النجاح الذي حققه المؤتمر والمعرض في دورته الأولى خلال 2015 والذي نجح خلاله في اجتذاب ما يزيد على 700 مشارك من أكثر من 180 شركة إقليمية ودولية من 27 بلدا.

ويعقد مؤتمر ومعرض الكويت الدولي الثاني للصحة والسلامة والبيئة (KIHSE_2017) في دورته الحالية تحت شعار «مواجهة تحديات المستقبل». ويتضمن برنامج المؤتمر في يومه الأول سلسلة من الجلسات العامة لمناقشة المحاور الأكثر أهمية مثل: المحافظة على معايير الصحة والسلامة والبيئة في ظل الأسعار المنخفضة للنفط، وآثار مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP21، إضافة إلى الإفادة من ربحية الاستثمار في مجال الصحة والسلامة والبيئة.

ويناقش المؤتمر في يومه الثاني مواضيع أكثر تخصيصية، حيث تقسم المناقشات لتندرج في 3 مسارات متزامنة لمناقشة القضايا المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، كل منها في جلسات منفصلة.

هذا، ويوفر مؤتمر ومعرض (KIHSE_2017) للمهنيين فرصة ممتازة لتبادل الخبرات مع زملائهم وبناء علاقات مثمرة مع جميع المعنيين بهذا القطاع، كما سيساعد المؤتمر أيضا في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بممارسات الصحة والسلامة والبيئة التي ستمكن كل المهتمين بمواجهة التحديات التي تنتظر القطاع النفطي.

ويناقش المؤتمر بعض حالات الصحة والسلامة والبيئة على المستوى الدولي وإمكان تطبيق الدروس المستفادة منها على قطاع النفط الكويتي.

وسيضم المعرض المرافق للمؤتمر بعض الجلسات التفاعلية حول أحدث الحلول التي اعتمدت لخدمة قضايا الصحة والسلامة والبيئة في العالم وسيكون للمشاركين فرصة الاطلاع على أحدث المنتجات والخدمات المتعلقة بهذه المجالات وذلك من خلال عروض تسويقية تقدمها الشركات المشاركة.

مؤسسة البترول الكويتية
Kuwait Petroleum Corporation

«التحكيم التجاري» يوقع اتفاقية تعاون مع برنامج «CLDP» الأميركي

وقع مركز الكويت للتحكيم التجاري وبرنامج «CLDP» الأميركي اتفاقية تعاون أثناء ورشة عمل «التحكيم الدولي في الشرق الأوسط»، حيث وقع نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت ورئيس المركز عبدالوهاب الوزان مع ممثل البرنامج سفير الولايات المتحدة الأميركية بالكويت لورنس سيلفرمان، وتهدف الاتفاقية الى تطوير البيئة القانونية والعلمية والخبرات العملية في مجال التحكيم.

وقد أقام مركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت ورشة عمل بعنوان «التحكيم الدولي في الشرق الأوسط» بالتعاون مع برنامج CLDP الأميركي في إطار اتفاقيات التعاون المتبادلة بين الطرفين ومبادرة «الشراكة الأميركية الشرق أوسطية» التي تهدف الى تحقيق رؤية المركز وتنفيذ رسالته، من خلال السعي للاستفادة من التجارب والخبرات العالمية والتواصل مع المؤسسات الدولية الكبرى في مجال التحكيم التجاري ولتعزيز ونشر ثقافة التحكيم والارتقاء بخبرة المحكمين الكويتيين، وأيضا لتعزيز التواجد الدولي والإعلامي لمركز الكويت للتحكيم التجاري.

من جانبه، أعرب الوزان في كلمته عن ترحيبه بالشركاء الدوليين في مجال التحكيم التجاري، مؤكدا أن المركز أثبت جدارته في القيام بالمهمة التي أنيطت به، وأصبح ملجأ المستثمرين المحليين والأجانب لفض المنازعات واكتسب ثقتهم، ما شجع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لعقد اتفاقيات شراكة مع المركز، والتي كانت أبرزها بروتوكول التعاون بين مركز الكويت للتحكيم التجاري ومحكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي.

هذا، وقد سبق افتتاح الورشة في اليوم الأول حفل توقيع اتفاقية التعاون بين المركز والبرنامج ثم تضمنت الورشة في اليوم الأول ست جلسات، تحدث في الجلسة الافتتاحية الوزان مفتتحا لأعمال الورشة ومرحبا بالحضور ومعرفا بالمتحدثين، ثم أكد أهمية الرسالة التوعوية التي يسعى المركز إلى نشرها والتي تشمل نشر ثقافة التحكيم والتطلع الدائم إلى الانفتاح الحضاري من منطلق الإيمان بطبيعة العمل التجاري وما يتطلبه من سرعة ومرونة في إنجاز المعاملات وحسم الخلافات.

كما تحدث السفير الأميركي لورنس سيلفرمان عن أوجه التعاون بين الدولتين التي تنبع من علاقات متبادلة متينة على كافة المستويات الديبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية، وأكد دعم وزارة الخارجية الكويتية للتعاون بين مركز الكويت للتحكيم التجاري والحكومة الأميركية ممثلة ببرنامج CLDP، كما تحدثت لوريتا بريسكا القاضية الأميركية مقدما لمحاضرته في الجلسة عن واقع القضاء التجاري في أميركا وأهم المرتكزات التي يعتمد عليها ومساهمته في تحسين الفرص الاستثمارية والتجارية.